الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
11 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس . . . . . (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit ((srcorrections@un.org

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-55020X (A)

رجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/68/32 و 122 و 123 و 567)

١ - **السيدة رامبوكسويلا** (رئيسة لجنة المؤتمرات): عرضت تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٣ (A/68/32)، فقالت إن التقرير يتضمن مشروع قرار بشأن خطة المؤتمرات ومشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ اللذين أوصيت الجمعية العامة باعتمادهما. وقد نظرت لجنة المؤتمرات في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/68/122)، والذي صدر في حدود الإطار الزمني المقرر وكان عدد كلماته في الحدود المسموح بها للتقارير التي تصدرها الأمانة العامة. وقد قدم تقرير لجنة المؤتمرات موجزا شاملا للمناقشات التي جرت خلال دورتها الموضوعية، بطريقة الخدمات الموفرة للورق (paper-smart) مرة أخرى، مع نشر جميع الوثائق في مواقع مخصصة لذلك على شبكة الإنترنت، وتقدم الأمانة العامة الدعم للحواسيب الحجرية والدعم التقني، وخدمات الطباعة عند الطلب.

٢ - ومضت قائلة إن الدورة الموضوعية السنوية أتاحت للدول الأعضاء فرصة التواصل مع موظفي الإدارة العليا في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بغية تقديم التوجيه والدعم للأمانة العامة في تنفيذ ولايتها. وفي عام ٢٠١٣، لم يكن قد تم بعد تعيين عضوين في اللجنة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣ - واستطردت قائلة إن لجنة المؤتمرات استعرضت البيانات الإحصائية بشأن استخدام موارد خدمات المؤتمرات ومرافقها في مراكز العمل الأربعة وفي مركز مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت تقريرا عن ولايتها بشأن إجراء مشاورات مع الهيئات الحكومية الدولية الثلاث التي انخفض معامل استخدامها لهذه الخدمات إلى أدنى من المقياس المرجعي البالغ ٨٠ في المائة على مدى السنوات الثلاث المتتالية السابقة، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، وهي: لجنة الإعلام ولجنة الاشتراكات والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونتيجة لهذه الجهود، وافقت هذه الهيئات مبدئيا على تخفيض طول اجتماعاتها، وتقليل عدد الاجتماعات المقررة، وفقا لاحتياجاتها، أو تقديم إشعار مسبق عن إلغاء الاجتماعات.

٤ - وأردفت قائلة إنه عملا بالفقرة ١٧ من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣٣، يقدم تقرير الأمين العام معامل الاستخدام على مدى فترة ١٠ سنوات بالنسبة للهيئات الحكومية الدولية التي لم تستخدم موارد المؤتمرات استخداما كاملا بصورة دائمة. وقد نظرت لجنة المؤتمرات في مقترحات محددة قدمها الأمين العام بشأن اتخاذ تدابير لتحسين معامل استخدام هذه الهيئات وذلك في دورتها الموضوعية. وفي حين وافقت وفود على حث هذه الهيئات الحكومية الدولية على مراعاة معامل استخدامها عند تخطيط دوراتها المقبلة كي تصل إلى المقياس المرجعي المحدد لذلك، أصرت بعض الوفود على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير عملية أكثر للحد من تكاليف خدمة المؤتمرات، مثل تخطيط عدد اقل من الاجتماعات وتقصير مدة الاجتماعات. ونظرا لعدم الاتفاق على صياغة عبارات محددة تضاف إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٣٧، قررت لجنة المؤتمرات إحالة هذه المسألة إلى اللجنة الخامسة كي تنظر فيها. كما أعرب عن القلق بشأن تكرار عدم استخدام مركز مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استخداما كاملا، وطُلب إلى الأمين العام أن يواصل استكشاف وسائل إضافية لزيادة استخدامه، بما في ذلك مع شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مثل الاتحاد الأفريقي.

٥ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، لاحظت لجنة المؤتمرات بقلق أنه قد صودف

العديد من المشاكل في قاعات الاجتماع التي تم تحديدها حديثا، وقررت إحالة هذه المسألة إلى اللجنة الخامسة كي تنظر فيها. وفيما يتعلق بالإدارة المتكاملة على النطاق العالمي، أكدت لجنة المؤتمرات، في مشروع قرارها، من جديد طلبها إلى الأمين العام مضاعفة الجهود التي يبذلها كي يدرج في تقريره القادم عن خطة المؤتمرات معلومات تتعلق بالوفورات المالية التي تحققت عن طريق تنفيذ مشاريع الإدارة المتكاملة على النطاق العالمي. و لم توافق لجنة المؤتمرات على اقتراح يطلب إلى الأمين العام اقتراح سبل لتعزيز نظام تقييم جودة خدمات المؤتمرات المقدمة وقررت إحالة هذه المسالة إلى اللجنة الخامسة كي تنظر فيها.

٦ - ومضت قائلة أن العديد من الوفود ما زالت تشعر بالقلق بشأن التأخر في إصدار الوثائق للجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، واقترحت تعديل صياغة مشروع القرار من أجل تحسين تقديمها في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالخدمات الموفرة للورق، فقد توصلت لجنة المؤتمرات إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة زيادة بلورة هذا المفهوم في حدود الموارد المتاحة. بيد أن بعض الوفود تؤيد اعتماد هذا المفهوم، في حين تفضل وفود أخرى الاستمرار فيه على أساس تجريبي فقط. وقد قررت اللجنة إحالة هذه المسالة إلى اللجنة الخامسة كي تنظر فيها.

٧ - ومضت قائلة إن لجنة المؤتمرات طلبت إلى الأمين العام بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتعزيز التوعية عن طريق أمور في جملتها المنح التدريبية والتدريب الداخلي، والأخذ بأساليب مبتكرة لزيادة الوعي بالبرامج، بما في ذلك عن طريق الشراكات مع دول أعضاء ومنظمات دولية ذات صلة ومؤسسات اللغات في جميع الأقاليم، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، كررت طلبها إلى الأمين العام أن يعمل على تزويد جميع مراكز العمل بالموظفين المناسبين من الرتب الملائمة بغية كفالة مراقبة جودة الترجمة التعاقدية مراقبة مناسبة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ المساواة في الرتب مقابل العمل المتساوي.

٨ - وأردفت قائلة إن لجنة المؤتمرات لم توافق على اقتراح قدمه أحد الوفود بأن يقدم الأمين العام تقريرا إلى الجمعية العامة عن المعايير المستخدمة لتحديد الوثائق التي يترجمها الموظفون العاملون والوثائق التي يترجمها المتعاقدون الخارجيون، وقررت إحالة هذه المسألة إلى اللجنة الخامسة كي تنظر فيها.

٩ - **السيد غيتو** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): عرض تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/68/122) والتقرير عن مفهوم الخدمات الموفرة للورق (A/68/123)، فقال إن مشروع القرار الوارد في تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٣ (A/68/32) يوفر مبادئ توجيهية هامة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وأعرب عن الأمل في أن تعتمده اللجنة.

١٠ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة على النطاق العالمي، يلزم تحديد خطوط المسؤولية بين وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمديرين العامين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي فيما يتعلق بسياسات إدارة المؤتمرات وعملياتها و استخدام مواردها. ويجري إحراز تقدم في سبيل التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الإدارة المتكاملة والفعالة للمؤتمرات في المستقبل، تشمل إدارة الموارد المالية والبشرية المشتركة على النطاق العالمي وعلى أساس منهاج تكنولوجي موحد ومؤشرات أداء مشتركة وإجراءات تشغيل قياسية. وستناقش التغييرات ذات الصلة مع جميع الأطراف المعنية في مراكز العمل الأربعة وفي إدارات أخرى في الأمانة العامة بغية تقديم تقرير عن النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

١١ - واستطرد قائلا إنه قد تم إحراز تقدم في تجهيز الوثائق مع استخدام التكنولوجيا لدعم عمليات العمل المتغيرة. وتعمل فرق في مراكز العمل الأربعة معا من أجل تطوير النظام العالمي لإدارة المؤتمرات، وسيتيح مشروعا النظام الإلكتروني الشامل لإدارة الوثائق (gDoc) والنظام الإلكتروني الشامل للنصوص (gText) تنسيق عمليات الترجمة والعمليات ذات الصلة، وزيادة تقاسم العمل وتنفيذ المعايير المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٢ - وأردف قائلا إن القوى العاملة العالمية في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تشمل موظفين فنيين لغويين من الموظفين الداخليين والخارجيين المؤهلين معا، وتتسم قدرتها على الحصول على المساعدة الخارجية بسرعة بأهمية حاسمة لإصدار الوثائق في الوقت المناسب. ويلزم الاضطلاع بأنشطة توعية وتدريب لتحسين قدرة المنظمة على اجتذاب موظفين فنيين لغويين مؤهلين، حيث أن العرض يزيد عن الطلب في سوق خدمات اللغات. وبناء على ذلك فهو يرحب بالمبادئ التوجيهية بشأن هذه المسألة الواردة في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المؤتمرات.

١٣ - ومضى قائلا إن التقرير عن الخدمات الموفرة للورق يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ هذا المفهوم. وقد قدمت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات حتى الآن خدمات لأكثر من ٥٠٠ اجتماع رسمي باستخدام الخدمات الموفرة للورق وسيجرى تحليل دقيق للدروس المستفادة أثناء هذه المرحلة التجريبية من أجل مواصلة تحسين هذه الأداة. ولن يؤدي استخدام الخدمات الموفرة للورق إلى القضاء على إمكانية الحصول على نسخ مطبوعة؛ وإنما سيشكل بداية التحول من افتراض الطباعة إلى الطباعة عند الطلب. وسيجري تطوير هذا المفهوم بمزيد من التفصيل في حدود الموارد المتاحة، وسيضطلع بمزيد من الأعمال لكفالة أن تكون هذه البوابة متعددة اللغات بشكل كامل.

١٤ - ولاحظ القلق الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لأن مشروع الرقمنة المطول المتوقع لوثائق الأمم المتحدة قد يعرض للخطر حفظ المعارف والمعلومات التاريخية نظرا للحالة المادية الهشة للعديد من الوثائق. وأعرب عن الأمل في أن يتسنى استخدام المشروع بشكل خلاق لاستيعاب الموظفين الذين ستلغى وظائفهم إذا تمت الموافقة على الميزانية المقترحة للباب ٢.

١٥ - ومضى قائلا إن سياسة إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات كانت تتمثل دائما في كفالة أن تمتثل جودة الوثائق المترجمة امتثالا تاما لمعايير الأمم المتحدة بصرف النظر عما إذا كانت هذه الوثائق تترجم داخليا أو خارجيا. بيد أنه يجري بذل الجهود لتعزيز وتوحيد ضمان جودة الترجمة التعاقدية. وتسند الوثائق المترجمة خارجيا لمتعاقدين ذوي مهارات خاصة بمواضيع محددة ويقوم كبار مراجعين بتدقيقها بصورة عشوائية منتظمة، وسيؤدي تنفيذ النظام الإلكتروني الشامل للنصوص إلى زيادة تحسين جودة الترجمة الخارجية عن طريق إتاحة إمكانية استخدام المتعاقدين نظاما متكاملا واحدا لأدوات الترجمة والمصطلحات.

١٦ - ومضى قائلا إن التوعية والتدريب يتسمان بالأهمية أيضا في تحسين جودة الترجمة التعاقدية، وتنظر إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في اتباع نهج جديدة لاجتذاب وتدريب مجموعة من الموظفين الفنيين اللغويين الشباب، ويتضمن ذلك ترتيبات للرعاية تشمل طلابا ومراجعين داخليين، فضلا عن توسيع نطاق برنامج التدريب الداخلي على اللغات. وستؤدي الجهود المبذولة لتوسيع نطاق مجموعة الموظفين الفنيين المؤهلين لتوفير الترجمة التعاقدية أيضا إلى تعزيز الاستخدام الاقتصادي للموارد.

١٧ - ومضى قائلا إن الإدارة أحاطت علما بمشاعر القلق التي أعرب عنها بشأن التأخر في إصدار الوثائق. وفيما يتعلق

بالدورة الثامنة والستين، قدمت الإدارات المقدمة للوثائق ٨٧ في المائة من وثائق اللجنة الخامسة إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتجهيزها في وقت مناسب مقارنة بتقديم نسبة ٦٢ في المائة من الوثائق للدورة السابعة والستين. وفي حين أن هناك متسعا للتحسين في الإدارات المقدمة للوثائق، يشكل تخطيط الوثائق أيضا تحديا للإدارة. ومن بين أسباب ذلك عدم توفير برنامج عمل اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية مقدما وعدم التزامن بينهما. وقد أعطيت الأولوية لتجهيز وثائق اللجنة الخامسة، إلا أن بعض الوثائق لم تستوف بعد معيار إصدارها في غضون ستة أسابيع نظرا لتأخير داخل الإدارة. وقال إنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن التأخير في تجهيز العديد من الوثائق الرئيسية، بما في ذلك التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7) وتقارير مجلس مراجعي الحسابات. وقد اتخذت الإدارة إجراءات فورية بمجرد أن اتضحت هذه المشكلة؛ ودرست أسباب التأخيرات وتطبق الدروس المستفادة من أجل تحسين عملها في المستقبل.

١٨ - ومضى قائلا إن الإدارة تعمل من أجل جدولة وثائق اللجنة الخامسة بمزيد من الدقة وتقليل طول الوثائق الناشئة عن إدارة الشؤون الإدارية. وستواصل أيضا تعبئة الموارد من جميع مراكز العمل الأربعة لكفالة حُسن توقيت صدور أكثر الوثائق حساسية. وقد طلبت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من قبل إجراء تغيير في النمط التاريخي لتجهيز الوثائق، الذي لا يسمح سوى بأربعة أسابيع لتحريرها وترجمتها والمهام المتصلة بذلك، في حين تتاح للدول الأعضاء ستة أسابيع لاستعراض الوثائق الصادرة. ويفترض هذا النمط الحاجة إلى شحن الوثائق ماديا إلى العواصم الوطنية، وهي مسالة لم تعد سارية في عصر الاتصالات الإلكترونية. ونظرا لأن من شأن إضافة أسبوعين للتجهيز أن يحسن الكفاءة، سيتكرر تأكيد هذا الاقتراح في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات الذي سيقدم إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

١٩ - وأردف قائلا إن حجم الوثائق الواردة من مجلس حقوق الإنسان وأجهزته الفرعية والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تشكل تحديا رئيسيا آخر تواجهه الإدارة. وكجزء من عملية إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، تجرى مناقشات بشأن تغيير خدمات المؤتمرات وفقا لأولويات الدول الأعضاء، وقد يلزم أن تعيد الإدارة تنظيم قدرتها على تجهيز عبء العمل وتأخذ بتقاسم العمل كي تضارع القدرات الطلب.

٢٠ - **السيد أوبامي** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن خطة المؤتمرات (A/68/567)، فأعرب عن قلق اللجنة الاستشارية لأنه على الرغم من الجهود التي بذلت، كان متوسط معامل استخدام عشر هيئات حكومية دولية على مدى السنوات العشر السابقة أدنى من المقياس المرجعي البالغ ٨٠ في المائة. وبناء على ذلك، فهي تتطلع إلى إجراء تحسينات كبيرة ومستدامة في هذا الصدد في العام المقبل.

٢١ - وأعرب عن الأسف أيضا لأنه على الرغم من اتباع استراتيجية تسويق وتوجيه نداءات محلية ودولية، انخفض معدل استخدام مركز مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وتعرب اللجنة الاستشارية عن القلق بشأن مدى استدامة المركز و قدرته على البقاء، وهي ترى أنه ينبغي لصيغة ٥٠-٥٠ لتوليد الدخل والتكاليف أن تشمل أيضا التكاليف غير المباشرة من أجل كفالة تقدير التكاليف الكاملة وتقييم المخاطر. وأوصت الجمعية العامة بإبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض الدقيق وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم خيارات بديلة للمستقبل إذا لم يمكن عكس اتجاه عدم

الاستخدام الكامل لهذه الخدمات بصورة ملحوظة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٢ - وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية بخطط تحديد خطوط المسؤولية بين وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمديرين العامين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي لسياسات إدارة المؤتمرات وعملياتها واستخدام مواردها بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وطلبت تقديم تقرير مستكمل عن الوضع الراهن إلى الجمعية العامة في الدورة الحالية.

٢٣ - وفيما يتعلق بإدارة الوثائق، ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي بذلت حتى الآن لتحسين توقيت تقديم الوثائق في نيروبي، إلا أنها تأسف لأن معدلات الامتثال الإجمالية لذلك ما زالت دون النسبة المستهدفة. وينبغي للأمين العام أن يقدم، في تقريره القادم عن خطة المؤتمرات، تدابير علاجية محددة لعكس اتجاه هذه الحالة. وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية في أنه سيستمر بذل الجهود لكفالة حُسن توقيت إصدار الوثائق كي يتاح للدول الأعضاء الوقت الكافي للتحضير للاجتماعات المقررة، وطلبت تقديم تفاصيل التدابير التي اتخذت من أجل بلوغ هذه الغاية في التقرير القادم عن خطة المؤتمرات. وأخيرا، قال إن اللجنة الاستشارية تقر بأن من المحتمل أن يؤدي مفهوم الخدمات الموفرة للورق إلى تحقيق المزيد من الشفافية، ونشر الوثائق بمزيد من الكفاءة والفعالية، وتدفق المعلومات بمزيد من الموثوقية، إلا أنها شددت على أهمية إتاحة الوثائق الورقية، حسب الحاجة. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن يطلب إلى الأمين العام أن يدرج تقريرا مستكملا عن التنفيذ الجاري لهذا المفهوم في التقرير القادم عن خطة المؤتمرات.

٢٤ - **السيد طومسون** (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن ترحيب المجموعة بالتوصيات ومشروع القرار الواردة في تقرير لجنة المؤتمرات (A/68/32). وقال إن المجموعة تعلق أهمية شديدة على تقديم خدمات المؤتمرات ذات الجودة بصورة فعالة، بما في ذلك المساواة في المعاملة بين اللغات الرسمية الست، حيث أن هذه الخدمات تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لأداء الأمم المتحدة لمهامها.

٢٥ - ومضى قائلا إنه في حين يشير تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/86/122) إلى أن معامل الاستخدام الإجمالي لمرافق المؤتمرات في جميع مراكز العمل الأربعة قد ظل ثابتا، تعرب المجموعة عن القلق لأن معامل استخدام هذه الخدمات في نيويورك قد انخفض إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠١٢ ولأن ثلاث هيئات حكومية دولية في نيويورك قد سجلت معامل استخدام أدنى من المقياس المرجعي البالغ ٨٠ في المائة لمدة ثلاث سنوات متتالية. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ولجنة المؤتمرات من أجل تحسين معدلات استخدامها، إلا أنه يلزم بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. وما زالت المجموعة تشعر بالقلق إزاء انخفاض معدل استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهي ترحب بالجهود المبذولة لعكس هذا الاتجاه وهي ما زالت مقتنعة بأن من شأن اتباع استراتيجيات مبتكرة وإجراء تحسينات مستمرة على مرافق المركز أن يحسن معدل استخدامه.

٢٦ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق باستخدام قاعدة الجوار لتحقيق أكفأ مجموعة خدمات للاجتماعات التي تعقد بعيدا عن المقر ذي الصلة، تتفق المجموعة مع اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة تقديم تفاصيل الوفورات الفعلية التي تحققت في عام ٢٠١٢ في إطار الميزانية العادية عن طريق استخدام هذه القاعدة. وتلاحظ المجموعة أن قاعدة الجوار تشمل تقليل تكاليف السفر إلى الحد الأدنى عن طريق عقد الاجتماعات في أقرب جوار وأيدت وضع مصطلحات

أنسب تشمل جميع العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تطبيق هذه القاعدة.

٢٧ - واستطرد قائلا أن المجموعة تولي أهمية شديدة للحفاظ على وثائق الأمم المتحدة التاريخية. وقد يعرّض الوقت المتوقع لرقمنة هذه الوثائق الاحتفاظ بالمعارف التاريخية للخطر وفي ضوء الحالة الهشة للوثائق، ينبغي لذلك إيلاء الأولوية لرقمنتها وينبغي للأمين العام أن يبحث عن سبل للتعجيل بهذه العملية.

٢٨ - وأردف قائلا إن إصدار الوثائق ذات النوعية الجيدة في حينه أمر جوهري كي تجري الهيئات الحكومية الدولية واللجنة مداولاتهما بصورة فعالة. وتلاحظ المجموعة أنه النسبة للشطر الرئيسي من مداولات اللجنة أثناء الدورة السابعة والستين، صدرت ٢٦ وثيقة قبل اقل من أسبوعين من انعقاد الاجتماع المعني، بما في ذلك التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7). وقال إن هذه التأخيرات غير مقبولة وتفرض ضغطا على الدول الأعضاء من أجل استكمال عملها. وفي حين ينبغي السعي من أجل تحقيق الكفاءة، يجب أن تكون قدرات الترجمة التحريرية كافية كي يتسنى إصدار الوثائق في الوقت المحدد، وأعرب عن رغبة المجموعة في أن تعرف الخطوات التي سيتخذها الأمين العام من أجل حل هذه المشكلة المزمنة.

٢٩ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالخدمات الموفرة للورق، ينبغي إتاحة الوثائق الورقية، حسب الحاجة، وستواصل المجموعة السعي من أجل الحصول على إيضاح بشأن الآثار المترتبة على مسائل مثل الموارد البشرية والشؤون المالية والآثار التي يحتمل أن تترتب على إجراءات الهيئات الحكومية الدولية من جراء ذلك، وتحويل التكاليف إلى الدول الأعضاء، والفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٣٠ - وأردف قائلا إنه نظرا لأهمية جودة الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، تحرص المجموعة على معرفة المعايير الدقيقة المستخدمة لتحديد ما إذا كان ينبغي أن يقوم موظفون داخليون أو موظفون معينون لفترات قصيرة أو متعاقدون بالترجمة التحريرية لوثيقة من الوثائق، فضلا عن التدابير المستخدمة لاستعراض جودة الأعمال التي يضطلع بها متعاقدون. وأعرب عن قلق المجموعة البالغ لعدم ترجمة القوائم الموحدة بأسماء الأفراد والكيانات الخاضعين لجزاءات مجلس الأمن حتى الآن إلى جميع اللغات الرسمية الست رغم وجود ولايات للقيام بذلك.

٣١ - وكرر تأكيد المجموعة على أهمية التمسك بالمبادئ التوجيهية والإجراءات الواردة في التعليمات الإدارية للإذن باستخدام الدول الأعضاء والأمانة العامة مباني الأمم المتحدة من أجل عقد اجتماعات ومؤتمرات ومناسبات خاصة ومعارض، وشدد على ضرورة أن تتفق هذه الأنشطة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

٣٢ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن جودة مداولات الدول الأعضاء تعتمد على توزيع الوثائق في الوقت المناسب، وأعرب عن قلق الجماعة لاستمرار التأخيرات الدائمة في إصدار الوثائق. وقال إنه من الواضح أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تتحمل المسؤولية عن التأخير في إصدار التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7)، وقد جرى حث الأمين العام على تقديم تفسير لهذا التأخير، ومعلومات بشأن التدابير التي ستنفذ لمنع حدوث هذه المشكلة المزمنة.

٣٣ - ومضى قائلا إنه قد تم التوقيع على مذكرتي تفاهم بين المنظمة وجامعات للغة الإسبانية من أجل تعزيز تدريب الموظفين الفنيين اللغويين وتحسين تعيين موظفين مؤهلين، وينبغي للدول الأعضاء الناطقة بالإسبانية تشجيع توقيع مذكرات إضافية في هذا الصدد. وتعرب الجماعة عن قلقها البالغ إزاء جودة التقارير، والتي يظهر بعضها عدم وجود مراقبة جودة جادة للترجمة التحريرية، وشددت على ضرورة ألا تكون أي وفورات تتحقق و/أو كفاءات تنجم عن زيادة استخدام الترجمة التعاقدية على حساب جودة الخدمات وحُسن توقيتها. وبالنظر إلى الضغوط التي تمارس من أجل زيادة استخدام المتعاقدين، فهي ستلتمس الحصول على معلومات تفصيلية بشأن مراقبة جودة عمليات الترجمة التحريرية الخارجية.

٣٤ - وفيما يتعلق بتجربة الخدمات الموفرة للورق، تلتمس الجماعة الحصول على معلومات بشأن التكاليف والآثار المترتبة على المنظمة والدول الأعضاء، مع مراعاة الفجوات التكنولوجية، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل في غضون ذلك توفير نسخ ورقية للوثائق في الوقت المناسب وفقا للولايات المعمول بها. وأخيرا، أعرب عن ترحيب الجماعة بإنشاء مجموعة أصدقاء الإسبانية في الأمم المتحدة، التي يتمثل الغرض منها في تعزيز استخدام اللغة الإسبانية في عمل الأمم المتحدة واحترام تعدد اللغات.

٣٥ - **السيد فيلاسكويز** (بيرو): قال إنه يجب أن تخصص إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الموارد الكافية للاضطلاع بالولايات التي وافقت الدول الأعضاء عليها وإنه سيكون من الصعب للغاية تخفيض الميزانية لفترة السنتين القادمة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من شأن الموافقة على ولايات جديدة دون زيادة ميزانية هذه الإدارة سوى عرقلة عملها.

٣٦ - وأعرب عن قلق وفده الشديد إزاء تكرار التأخير في تقديم الوثائق إلى اللجنة الخامسة وعدم ترجمة التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى جميع اللغات الرسمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي إيلاء الأولوية لتقارير اللجنة الاستشارية وينبغي للأمين العام أن يكفل تخصيص الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٣٧ - وأعرب عن قلق وفده أيضا بسبب عدم إعداد قوائم جزاءات مجلس الأمن سوى بالإنكليزية. وينبغي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أن توفر الموارد اللازمة لإعداد هذه القوائم بجميع اللغات الرسمية وفقا للولاية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالترجمة التحريرية التعاقدية، أعرب عن قلق وفده بشأن المعايير المستخدمة في اختيار وثائق للاستعانة بمصادر خارجية في ترجمتها وأساليب مراقبة الجودة المستخدمة. وقال إنه يفهم أنه، باستثناء وثائق مجلس الأمن واللجنة الخامسة، يستعان في ترجمة وثائق أخرى بمصادر خارجية حسب عبء العمل وأن مراقبة الجودة تقوم على أساس إجراء عمليات تدقيق عشوائي لها. ولا يمكن أن تؤدي شعبة الوثائق عملها بفعالية إذا استمر تخفيض أعداد الموظفين. ولا يجري الوفاء بالولايات المتعلقة بإصدار الوثائق في الوقت المحدد باللغات الرسمية الست، ولن يؤيد وفده إجراء تخفيضات تؤثر تأثيرا مباشرا على تنفيذها.

٣٨ - وأكد ضرورة تنفيذ مفهوم الخدمات الموفرة للورق تدريجيا. وفي الوقت الحالي، يؤيد وفده لذلك الأخذ به على أساس تجريبي فقط. وأخيرا، أعرب عن ترحيب وفده بإنشاء مجموعة أصدقاء الإسبانية في الأمم المتحدة.

٣٩ - **السيد داللو** (الأرجنتين): قال إن بلده يؤيد جميع المبادرات الرامية إلى الاستخدام الأمثل لخدمات المؤتمرات، بما في ذلك إجراء تحسينات في خدمات الترجمة التحريرية

والترجمة الشفوية باللغات الست على قدم المساواة. ومن الأهمية الحيوية إصدار الوثائق، خاصة وثائق اللجنة الخامسة، في الوقت المناسب، حيث أن ذلك يمكن الوفود من تحليلها بصورة صحيحة مسبقا قبل المفاوضات. وينبغي بناء على ذلك للأمانة العامة أن تتخذ خطوات لحل مشكلة تأخر إصدار الوثائق المزمنة.

٤٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء مجموعة أصدقاء الإسبانية في الأمم المتحدة كأداة لتعزيز استخدام اللغة الإسبانية وتعدد اللغات في أنشطة الأمم المتحدة. وأعرب عن قلق المجموعة إزاء رداءة نوعية موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على شبكة الإنترنت، الذي قام مترجمون تحريريون خارجيون بترجمته. وقال إن عمليات مراقبة الجودة التي تجرى للترجمة التعاقدية غير كافية بالنظر لأن عمليات التدقيق عشوائية ولا يضطلع بها إلا بعد نشر الوثائق. وينبغي تخصيص الموارد اللازمة لتحسين مراقبة جودة الترجمة التحريرية الخارجية، ويجب ألا تأتي أي وفورات تتحقق و/أو كفاءة تنشأ عن زيادة استخدام الترجمة التعاقدية على حساب جودة الخدمات وحُسن توقيت أدائها.

٤١ - وأعرب عن قلق وفده أيضا لأن القوائم الموحدة للجان جزاءات مجلس الأمن لم تترجم إلى اللغات الرسمية الست، حيث أن هذا يعرقل إدماجها في التشريعات الوطنية. وأعرب عن قلقه البالغ على وجه الخصوص لأنه على الرغم من طلبات الجمعية العامة المتكررة في هذا الصدد، لم تترجم قائمة جزاءات القاعدة والقائمة المتعلقة بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) إلى اللغات الرسمية الست. وينبغي حل هذا الوضع في أقرب وقت ممكن وفقا للولاية ذات الصلة.

٤٢ - واستطرد قائلا إن مبادرة الخدمات الموفرة للورق يمكن أن تحسن الشفافية والكفاءة وهي غير ضارة بالبيئة. بيد أنه يلزم إجراء تحليل مستمر لعواقب الأخذ بهذا المفهوم، مع مراعاة الفجوات التكنولوجية بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إتاحة نسخ مطبوعة من الوثائق في بعض الحالات، بما في ذلك المكتبات الوديعة لوثائق الأمم المتحدة، التي تؤدي دورا حيويا في نشر المعلومات في المناطق التي تفتقر إلى قدرات مادية وتكنولوجية لإدارة الوثائق الإلكترونية.

٤٣ - **السيد أونوما** (اليابان): قال إن الحفاظ على جودة خدمات المؤتمرات يشكل مسألة جوهرية كي تتخذ الدول الأعضاء القرارات المناسبة. وينبغي للأمانة العامة مع ذلك مواصلة السعي من أجل تحقيق الكفاءة عن طريق اتخاذ تدابير لتوفير التكاليف، في حين ينبغي للدول الأعضاء الامتناع عن إضافة خدمات مؤتمرات لا لزوم لها عند اتخاذ قرار بشأن طرائق عقد اجتماعات جديدة. وينبغي تعزيز مفهوم الخدمات الموفرة للورق كوسيلة لتعزيز الكفاءة وخفض التكلفة الإجمالية لخدمات المؤتمرات.

٤٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرات الرامية إلى زيادة معدلات استخدام خدمات المؤتمرات، إلا أنه ينبغي تنفيذ تدابير ملموسة وعملية أكثر لخفض تكلفة خدمات المؤتمرات، بما في ذلك تخطيط عقد عدد اقل من الاجتماعات وتقصير مدة عقدها. وفيما يتعلق بالإدارة المتكاملة على النطاق العالمي، تؤيد اليابان بصورة حازمة الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الوفورات عن طريق قاعدة الجوار، التي ينبغي تطبيقها على نحو أكثر صرامة. وفيما يتعلق بموضوع الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، يشعر بلده بالقلق لأن الأمانة العامة قد أجرت تغييرات على النصوص التي تم الاتفاق عليها لكل من مشاريع القرارات والقرارات المعتمدة تتجاوز وجهات النظر النحوية والتحريرية البحتة، حيث أنه ليس لدى الأمانة العامة سلطة إجراء تغييرات ذات طابع موضوعي على النصوص التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٤٥ - **السيد نغولو** (الكونغو): أعرب عن قلق وفده البالغ بشأن ارتفاع النسبة المئوية من الاجتماعات التي تقوم هيئات حكومية دولية بإلغائها، مما يشكل إهدارا للموارد ويجعل من الصعب رصد تنفيذ الولايات. إلا أنه يعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لاستخدام خدمات المؤتمرات في مراكز العمل الأربعة، التي سجلت معامل استخدام إجمالي بلغ ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٢. كما يحيط علما مع الارتياح بأنه قد تم عقد جميع اجتماعات الهيئات التي يوجد مقرها في نيروبي، وفقا لقاعدة المقر، في نيروبي.

٤٦ - وأعرب عن قلق وفده إزاء تكرار عدم الاستخدام الكامل لمركز مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويحث الأمين العام على كفالة تنفيذ تدابير تعالج زيادة التنافس في أديس أبابا. كما يشعر بالقلق بسبب الأعطال المستمرة التي تصادف في قاعات الاجتماع التي تم تجديدها مؤخرا في نيويورك، نظرا لأنه ينبغي توفير الدعم الكافي لخدمات المؤتمرات لكفالة عملها بصورة محكمة طوال تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٣٧. وتشجع الأمانة العامة أيضا على كفالة حُسن سير عمل النظام الشامل لإدارة الوثائق (gDoc) ومشروع النظام الإلكتروني الشامل للنصوص (gText) من أجل ضمان تحسين جودة وثائق الأمم المتحدة المترجمة. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التحديد الواضح للمسؤولية بين وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمديرين العامين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي أن يمكن هؤلاء المديرين العامين من تنفيذ ولاياتهم تنفيذا كاملا.

٤٧ - واستدرك قائلا إنه من المؤسف أنه لم تذكر في تقريري الأمين العام بعض المبادرات التي نفذت في مراكز العمل، مثل العمل من بعد، حيث أن إغفال ذلك لا يعكس الحقائق على ارض الواقع ويحول دون أن تشارك الوفود في مداولات مستنيرة. وفيما يتعلق بإصدار الوثائق، فعلى الرغم من أن معدلات تقديم الوثائق في الوقت المحدد مرضية في نيويورك وجنيف، يلزم بذل الجهود لتحسين الحالة في نيروبي وفيينا، حيث أن هذه المعدلات منخفضة جدا. وأعرب عن قلق وفده بسبب التأخر في إصدار تقارير عديدة باللغات الرسمية الست للمنظمة أثناء الدورة الحالية. وهو يحث أيضا إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على مواصلة رقمنة الوثائق التاريخية الهامة.

٤٨ - ومضى قائلا إن الكونغو، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية، تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة لاستخدام مفهوم الخدمات الموفرة للورق، وهي تحث الأمانة العامة على مواصلة اختبار هذا النظام قبل الأخذ به على نطاق واسع. وأعرب عن ترحيب وفده بالبرنامج الذي وضعته إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للتعاون مع الجامعات في مجال الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، ويحثها على تنظيم مسابقات توظيف منتظمة لموظفي اللغات مع مراعاة الاحتياجات على أرض الواقع والموارد المتاحة. وأكد أن وفده يحرص، بصورة خاصة، على تنفيذ مشروع تدريب موظفي اللغات الأفريقيين. وأخيرا، فهو يحث الإدارة على إقامة شراكات مع الجامعات الأفريقية لتكون بمثابة مراكز امتياز لتعيين الموظفين.

٤٩ - **السيد بامي** (إثيوبيا): أعرب عن ترحيب وفده بالجهود الشخصية التي يبذلها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تشجيع فريق الأمم المتحدة القطري على اعتبار مركز مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخيار الأول لعقد اجتماعاته من أجل زيادة معدل استخدامه، ويحثه على توجيه نداء مماثل للدبلوماسيين وشركاء التنمية الذين يعملون في إثيوبيا. وهو يتطلع إلى استكمال الدراسة بشأن هيكل الأسعار والتسويق للمركز، مما سيؤدي إلى وضع مجموعات مزايا تنافسية لعقد المؤتمرات وتحسين معدل استخدامه.

٥٠ - ومضى قائلا إنه في حين يدرك وفده الجهود التي تبذل لعكس اتجاه عدم الاستخدام الكامل لمركز المؤتمرات، ما زال وفده يشعر بالقلق إزاء التدهور المستمر والكبير في معدل استخدامه. وبناء على ذلك ينبغي للأمين العام أن يضاعف الجهود التي يبذلها لتقديم خيارات بديلة لمعالجة عدم الاستخدام الكامل للمركز بصورة مزمنة، والذي قد يكون قد نجم عن منافسة مرافق مؤتمرات أخرى في أديس أبابا. وحيث أن أسعار استخدام مركز مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منخفضة بالفعل، يلزم اتباع نهج مبتكرة لكفالة زيادة استخدام المركز.

٥١ - **السيد كالوجين** (الاتحاد الروسي): أعرب عن تأييد وفده للمبادرات التي ترمي إلى تحسين إدارة الموارد المخصصة لخدمات المؤتمرات وتعزيز الإدارة المتكاملة على النطاق العالمي في جميع مراكز العمل. وأعرب عن ترحيبه أيضا بتوقيع مذكرات تفاهم مع معاهد لغات وتنظيم منح تدريبية داخلية لموظفين فنيين من الشباب وتوظيفهم للالتحاق بدوائر الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

٥٢ - ومضى قائلا إنه ينبغي توخي الحذر بصورة خاصة عند إصلاح أساليب عمل خدمات اللغات. فهذه الخدمات فريدة وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للإصلاح هو تعزيز جودة الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية بجميع اللغات الرسمية الست. وتعتمد جودة خدمات مؤتمرات الأمم المتحدة إلى حد بعيد على تقديم خدمات اللغات بشروط عمل مواتية على قدم المساواة وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة، على النحو المنصوص عليه في آخر قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات.

٥٣ - ومضى قائلا إنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل العمل من اجل كفالة نقل المعارف من كبار الموظفين إلى الموظفين المبتدئين في مجالات اللغات. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد وفده لمواصلة ممارسة توظيف موظفي المساعدة المؤقتة، بما في ذلك تعيين الموظفين المستقلين على أساس دولي، خاصة لدوائر الترجمة التحريرية إلى توجد بها وظائف شاغرة.

٥٤ - وقال إنه فيما يتعلق بالخدمات الموفرة للورق، ليس لدى وفده أي اعتراض على توفير إمكانية حصول المندوبين على المعلومات رقميا، إلا أنه من المهم تنفيذ هذه المبادرة بطريقة متوازنة، حيث إنه لا تتاح لبعض المندوبين إمكانية الحصول على الموارد الرقمية الحديثة. وينبغي مع ذلك إصدار نسخ ورقية، حسب المطلوب، وينبغي مواصلة توفير محاضر مكتوبة للجلسات.

٥٥ - وأعرب عن قلق وفده إزاء خطط إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الرامية إلى الاستعاضة عن تصحيح التجارب المطبعية كما درج عليه بموظفين مدربين خصيصا على برامج حاسوبية، حيث إن هذا يمكن أن يؤثر سلبا على جودة الوثائق الصادرة. ومن المهم قبل كل شيء ضمان ألا تنخفض جودة ونطاق خدمات المؤتمرات. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إجراء تحليل تفصيلي للآثار المالية والتنظيمية المترتبة على المبادرات المقترحة.

٥٦ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن تأييد وفده الأكيد لمفهوم الخدمات الموفرة للورق، الذي ينبغي للجمعية العامة أن تقره، إلا أنه يعترف بالحاجة إلى ضمانات وتدابير للمساءلة. وتعزز الخدمات الموفرة للورق الشفافية وإمكانية الحصول عليها وتوفر أموال دافعي الضرائب. وتقدم البوابة الإلكترونية إمكانية الحصول على الوثائق في الوقت الحقيقي وتعكس ممارسات تجارية تستخدم في القطاع الخاص منذ سنوات عديدة.

٥٧ - ومضى قائلا إن الخدمات الموفرة للورق تخفض أيضا كمية الورق التي تستخدمها الأمم المتحدة كل عام تخفيضا

كبيرا، مما وفر أموالا وساعد على حماية البيئة. وقد انخفض ناتج عملية الطباعة التي تقوم بها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من ٣٠٠ مليون صفحة مطبوعة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٠ مليون صفحة في عام ٢٠١٣، في حين انخفضت ميزانية شعبة الاجتماعات والنشر في نيويورك من ١٠٣,٠٥ ملايين دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٩٧,٦٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ولم يتم تنفيذ الخدمات الموفرة للورق في حدود الموارد المتاحة فحسب، وإنما أدت أيضا إلى تحقيق وفورات في التكاليف.

٥٨ - وأردف قائلا إن الخدمات الموفرة للورق لا تعني عدم استخدام الورق ومن المبادئ التوجيهية للخدمات الموفرة للورق كفالة إتاحة نسخ ورقية دائما. وأعرب عن تأييد وفده الراسخ لاستمرار إتاحة وثائق ورقية، بما في ذلك ضمان أن تتاح للدول الأعضاء إمكانية الحصول على ذات النسخ المطبوعة التي كانت توفر لها دائما. بيد أنه إذا انخفض الطلب على النسخ الورقية، ستتحسن الكفاءة وسيستمر انكماش بصمة كربون المنظمة.

٥٩ - ومضى قائلا إنه قد جرت إدارة مبادة الخدمات الموفرة للورق إدارة جيدة ونفذت تنفيذا حسنا، إلا أنه تم الأخذ بها على أساس تجريبي فقط. وقد لا يكون هذا النظام كاملا إلا أنه فعال، وأعرب عن استعداد الولايات المتحدة للاشتراك في مناقشات بناءة بشأن المخاوف التي تساور بعض الوفود. ودعا الدول الأعضاء إلى منح الأمين العام الإذن بالمضي قدما في المشروع في حدود الموارد المتاحة.

٦٠ - **السيدة دياز** (الفلبين): قالت إنه فيما يتعلق باستخدام موارد خدمات المؤتمرات ومرافقها، يشعر وفدها بالقلق لأن معامل الاستخدام الإجمالي للاجتماعات في جميع مراكز العمل الأربعة في عام ٢٠١٢ بلغ ٨٤ في المائة و ٧٩ في المائة في نيويورك، وقد سجلت خمس هيئات حكومية دولية أن متوسط معامل استخدام هذه الخدمات على مدى السنوات العشر الماضية ظل دون المقياس المرجعي البالغ ٨٠ في المائة ولم تظهر حدوث أي تحسن في عام ٢٠١٢. بيد أن وفدها يدرك أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد قدمت مقترحات لتلك الهيئات من أجل تحسين معدلات استخدامها وحثتها على أن تضع طلباتها من أجل تخطيط الاجتماعات على أساس الاستخدام الفعلي وتقديم إشعارات في الوقت المناسب بشأن إلغاء عقد أي منها. ومن شأن اتخاذ هذه التدابير البسيطة أن يحسن كثيرا من الكفاءة العامة في استخدام موارد عقد المؤتمرات.

٦١ - وقالت إن وفدها يتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام عن الإدارة المتكاملة على النطاق العالمي ومعرفة الكيفية التي سيمكن بها إدماج سلاسل إنتاج منفصلة في مراكز العمل الأربعة، في عملية عالمية متكاملة ومتماسكة، مع مراعاة تحديد المسؤوليات والمساءلات. وأعربت عن اهتمام وفدها بمعرفة العلاقة بين نظام ساعات العمل المرنة بنشرة الأمين العام الصادرة عام ٢٠٠٣ بشأن ترتيبات العمل المرنة، وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات بشأن ترتيبات العمل من بعد التجريبية لاثنين من المترجمين من الموظفين الممولين من الميزانية العادية عينهما مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ولكنهما يعملان من الأرجنتين. وينبغي تحليل هذه الحالة نظرا لتأثيرها على سياسات الموارد البشرية والكفاءات التي يمكن اكتسابها عن طريق ترتيبات عقود خدمة بديلة قد تخفض التكاليف المتصلة بالوظائف.

٦٢ - ومضت قائلة إنه في حين أن الخدمات الموفرة للورق قد أسفرت عن تحقيق وفورات تم الاعتراف بها وحصلت على ردود فعل مرضية من المستعملين النهائيين لها، يشعر وفدها بالقلق إزاء عدم وفاء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالتزامها بتقديم خدمات الطباعة عند الطلب. وبناء على ذلك يلتمس وفدها الحصول على

معلومات أكثر تفصيلا بشأن الموارد البشرية والآثار المالية المترتبة على هذا المفهوم.

٦٣ - **السيد فورنو** (فرنسا): تكلم في نقطة نظام، فقال إنه ينبغي توزيع جميع الوثائق في الوقت المناسب باللغات الرسمية الست وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. وبناء على ذلك من المؤسف أنه لم تتح جميع الوثائق المتعلقة بخطة المؤتمرات حتى قبل يوم واحد من موعد تناولها، حيث إن هذه الممارسات تعرقل مشاركة الدول الأعضاء مشاركة كاملة في العمليات الحكومية الدولية. ويتعارض إصدار ما يسمى بالنسخ الأولية مع مبدأ تزامن توزيع الوثائق بجميع اللغات. وقال إن وفده لا يرغب في إرجاء النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال، إلا أنه يحث الأمانة العامة على أن تحدد أسباب هذا التأخير وأن تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة أن تتاح للدول الأعضاء الوثائق المطلوبة لصنع القرارات.

٦٤ - **السيد غيتو** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال إن الموظفين يبذلون قصارى جهدهم لخدمة المنظمة بكفاءة، وإن التأخير في إصدار الوثائق قد نجم عن أسباب شتى. وقد قبلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تحمل المسؤولية عن أخطائها وابتكرت حلولا فورية لها. وتم حشد موظفين في نيروبي وجنيف وفيينا ونيويورك لتقديم الوثائق بسرعة، وتعمل الإدارة بصورة منتظمة لكفالة عدم نشوء مثل هذه المشاكل مرة أخرى. وقد عقد سلسلة من الاجتماعات وسيقدم تقريرا إلى الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيته قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

٦٥ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بجودة الترجمة التحريرية، وخاصة الترجمة التحريرية التعاقدية، يستعان في العمل بأفراد خارجيين من ذوي المهارات المحددة لكفالة الحصول على جودة رفيعة، ويقوم كبار مراجعين داخليون بعمليات تدقيق عشوائية بصورة منتظمة للترجمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر تنفيذ النظام الإلكتروني الشامل للنصوص (gText) للمترجمين التعاقديين موارد إلكترونية لمساعدتهم في عملهم. ولم تشترك إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في ترجمة الوثائق المنشورة على الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي أشار إليها العديد من الوفود وبناء على ذلك لا يمكن أن تقبل المسؤولية عن نوعية محتوياته. ويضطلع بأنشطة توعية وتدريب من أجل اجتذاب موظفين فنيين مؤهلين في اللغات وتحسين جودة الترجمة التحريرية.

٦٦ - واستطرد قائلا إن مبادرة الخدمات الموفرة للورق تستجيب لاحتياجات جميع الدول، ولن يحرم احد من الحصول على نسخة مطبوعة عند الطلب. وقد عقد ما مجموعه ٥٠٠ اجتماع رسمي باستخدام الخدمات الموفرة للورق وتم تحليل وحل المشاكل التي نجمت عن ذلك. وتعكس الخدمات الموفرة للورق التغييرات التي طرأت في عالم خدمة المؤتمرات وتتيح فوائد من حيث إمكانية الحصول على الوثائق وتوافرها، وتحقيق وفورات في استهلاك الورق والتكاليف. وفي حين أن بعض البلدان غير مستعدة لاستعمال الخدمات الموفرة للورق، ترغب بلدان أخرى في استعمالها، ويجري استيعاب احتياجات كل منهما. وبناء على ذلك يحث اللجنة على المضي قدما في هذا المفهوم.

٦٧ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بإدارة الوثائق، تبذل جهود متضافرة لكفالة إدارة الوثائق بكفاءة. وتجري مناقشة مقترحات ملموسة تتعلق بتحديد المسؤوليات، وقد أجرى هو مناقشات مع المديرين العامين في مراكز العمل المختلفة بشأن قضايا مثل الأنشطة المالية المشتركة والاستخدام الموحد للتكنولوجيا. وسيقدم تقريرا إلى اللجنة بشأن التقدم المحرز في هذه المجالات. وأخيرا، يجري الاستفادة من التكنولوجيا للسماح بتقاسم العمل في الترجمة التحريرية، وتحسين مراقبة الجودة، وتقديم خدمات في سياق الإدارة المتكاملة على النطاق العالمي.

رفعت الجلسة في الساعة ١١:٥٥.